

وفا قبله لأخذه فإن كان الصوم غارقاً بالافاقات ومساك الغمر فيه صدق كذا قال
 فهو اول الصبح العتمة **قلت** هذا الثاني وهو الصحيح بل انكار تصور غلطه
 والله اعلم **فصل** في شروط الصوم وعلى رتبة الأدل المتعارفين
 والنسائي ولا يصح صوم الكافر ولا النكاح والنساء والنساء كافر
 كان اوله وما بعده من النظر في جميع النهار ولو ظهر احيم او ردة نطق صومته الثالث
 الغنم فلا يصح صوم الجنون فلو جرت النسا النهار نطق صومته على المذهب وقيل هو
 كالاغتيا ولو نام جميع النهار صح صومته على الصحيح المعروف وقال ابو الطيب
 ولا يصح ان يصح ولو نوب من الليل ثم اعلم عليه فالذي كان صومته في زمن
 من النهار صح صومته والا فلا هذا هو المصو صومته المختص باب الصيام وفيه
 ثبوت انه يشهد الافاقه في ظر في النهار ومنهم من قطع المذهب ومنهم من قطع
 الثاني ولو نوب الليل ثم نسي ذلك فزال عقله فصار ناقص التمييز قلنا
 يصح الصوم في الاعتناء فبما اولى والا فجزان والا صح انه لا يصح له بفعله
 وقال في الفقه ولو شرب السكر الا وفي سكر جميع النهار لزومة القضاة
 فهو كالاغتيا في غير النهار وانما الغنم فلا اثر لها في الصوم الامتنان المظنون
 الوقت الثاني الصوم وانما السنة كلها غير نوب العيد في ايام الشرف ويوم
 الشك فبالجملة للصوم مطلقاً فانما يوافق العيد في ايام الشرف وقيل
 على كذا يدون في السنة بغير المتبع العام للبعد وجزان الصحيح **قلت**
 الاكثر من اجوز **قلت** واذا جوز ناه غير المتبع فهو محقق الصوم له
 من واجب او نفل فانما الاستسيلة فلا يجوز بعد جهور من ذلك الوجه وكل
 انما الحرم من وجوب الشك وهذا العلم هو الرجح لئلا وان كان من حرج
 عند الاحتجاب والله اعلم وانما يوم الشك فلا يصح صومته رمضان ويجوز
 عن قضا او تدبر او قنانه ويجوز اذا وافق وراد صومته تطوعاً بالاراقه وقال الشافعي
 ابو الطيب كصومه عن اهل بيته من فلك ان الصياغ هذا طاب التسا في العالم
 كمن فيه ماله سبب من التطوع فانه من فروع اولى وحرم ان يصوم فيه تطوعاً
 فازا صومه صح صومه وان زد صومته في حجة تدره هذا الوجوه فان حجتنا

بوماعين فازا صومه صح صومته في يومه الشك في يومه الثاني من شهر ربيع
 في الايام التي لم يزل ذلك انما رتبته او قاله ولم يقبل اليوم او قاله في يومه
 او العبد او الغنم ونظير ذلك فانما ذلك في يومه الشك في يومه الثاني
 كاشيا السماسية او طيبو الغنم هذا هو الصحيح المعروف في وجوه لا يجرى الثاني
 والموصدة والفا ان كانت السماسية ولم يزل الهلال فهو شك وفي وجه لا يطر
 يوم الشك ما تزد به الحجاب من غير غيره فيجب فان شرب عذرا وصحى وانما في
 ترخ احد الحجابين فليس شك ولو كان في النفاطع محاب عن ان كالهلال في
 وان حجب حجابا ولم يحدث برويته ففان اوجه يومه شك وقال غيره ليس شك
 وفان تمام الحرم ان كان عليه شقق اهل طيل الهلال فليس شك وان كان في
 سقر ولم يحد روية الهلال الا في حجب اهل يومه شك **قلت** الاصح
 ليس بشك والله اعلم **فصل** في نية الصوم المستعمل في التطر اذا عتق
 عزوب الغنم وان يطر على غيره فان حده فعل الشاة وقال الروابي يطر على غيره
 فان لم يجد له طلاق اخرى فان لم يجد في الشاة وقال الشافعي حجب الاولي
 في مناسا ان يطر على بائنه كغيره من النهر ليكون احد من الشبهة ليس
 الشور وان يوحن مالم يقع مظنة الشك والوصال كمن ذاقه تكريم على الصحيح
 وموظا يرض الشافعي رحمه الله عنه والشاة اقامة تربية وحقيقته الموصال ان
 يصوم يومين قضاء اوله ولا يتناول شيئا بالليل ويجوز والا فصال محسب
 جميع الاوقات ويبر صغار الة والسنة كمن يلاق الغزار فيه والمدارسة به
 وموا يقربا على غيره ويقربا عن غيره وليس الاعتناء فيه لا سيما في العشر الاخر
 لليلة العذر ويصون الصائم على غيره عن الارب والغبية والمنانته وحقها
 وكيف نفسه عن الشهوات فهو يتر الصوم والمقصود الاخطية وان يترك المو
 بعد الزوال واذا استاك فلا حرج من الربط في النيا بغير شرط ان يتر عن ابلع
 شحمه او عن طوبته ولما وجد له لا يكون التواك بعد الزوال في النفل ان يكون
 البعض الرباطا له الصائم حرج من ذلك كما وسبق تقدم عن الكفاية عن
 اجماع والاحتياط على الصحيح ولو طهرت الحايض لئلا يتر الصوم ثم اغتسل في النيا

هذا هو الصحيح في نية الصوم المستعمل في التطر اذا عتق عزوب الغنم وان يطر على غيره فان حده فعل الشاة وقال الروابي يطر على غيره فان لم يجد له طلاق اخرى فان لم يجد في الشاة وقال الشافعي حجب الاولي في مناسا ان يطر على بائنه كغيره من النهر ليكون احد من الشبهة ليس الشور وان يوحن مالم يقع مظنة الشك والوصال كمن ذاقه تكريم على الصحيح وموظا يرض الشافعي رحمه الله عنه والشاة اقامة تربية وحقيقته الموصال ان يصوم يومين قضاء اوله ولا يتناول شيئا بالليل ويجوز والا فصال محسب جميع الاوقات ويبر صغار الة والسنة كمن يلاق الغزار فيه والمدارسة به وموا يقربا على غيره ويقربا عن غيره وليس الاعتناء فيه لا سيما في العشر الاخر لليلة العذر ويصون الصائم على غيره عن الارب والغبية والمنانته وحقها وكيف نفسه عن الشهوات فهو يتر الصوم والمقصود الاخطية وان يترك المو بعد الزوال واذا استاك فلا حرج من الربط في النيا بغير شرط ان يتر عن ابلع شحمه او عن طوبته ولما وجد له لا يكون التواك بعد الزوال في النفل ان يكون البعض الرباطا له الصائم حرج من ذلك كما وسبق تقدم عن الكفاية عن اجماع والاحتياط على الصحيح ولو طهرت الحايض لئلا يتر الصوم ثم اغتسل في النيا